

المخاض الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ١

الثلاثاء، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس (إكوادور)

ذلك بمسؤولية كبيرة والتزام بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه التأسيسية، بأقصى قدر من الاحترام للمستفيد الرئيسي من عمل المنظمة - شعوبنا. إنني أتولى الرئاسة باسم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي منطقة سلام عزيزة وملتزمة بحقوق الإنسان.

وتمثل رئاسة الجمعية العامة شرفا عظيما لي، وكذلك لبلدي، إكوادور. فهي تشكل اعترافا بسياستنا التي تفضل التعددية وبدعوتنا إلى التضامن والتكامل فيما بين شعوبنا. يجب علينا أن نتجاوز، هذا العام، البرنامج السياسي والحكومي الذي ظل يشكل أولوياتي خلال السنوات الـ ١١ الماضية. ولتثقفوا بأني سأعمل، من اليوم، تحت الراية الزرقاء لمنظمتنا من أجل المصالح المشتركة للدول الأعضاء الـ ١٩٣ وقراراتها.

وإذ أنني المرأة الرابعة فقط التي تشغل هذا المنصب خلال ٧٣ سنة من عمر الأمم المتحدة، فإنني أود أن أعيد التأكيد على أنني أهدي رئاستي لجميع النساء في العالم - لجميع النساء اللائي يدخلن مجال السياسة، واللائي يعانين للحصول على الوظائف على قدم المساواة؛ وللنساء والفتيات ضحايا العنف؛ وللفتيات

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥ .

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح رئيسة الجمعية العامة للدورة

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعلن افتتاح الدورة العادية الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): وفقا للمادة ٦٢ من النظام الداخلي، أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة دقيقة صمت للصلاة أو التأمل.

بيان من الرئيسة

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب الأعضاء للمرة الأولى بصفتي رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأنا أفعل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبيّنة

الرجاء إعادة التدوير



N1828897 (A)



وخلال السنوات الـ ٧٢ الماضية، أنتجت الجمعية ودونت أهم جوانب القانون الدولي وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من إنجازاتنا العديدة، لا تزال أماننا تحديات كبيرة. لقد أحرزنا تقدماً كبيراً في إنهاء الاستعمار، لكن ما زال ينتظرنا جدول أعمال في هذا الشأن؛ ونعمل كل يوم معاً من أجل بناء السلام ومنع النزاع، لكن آفة الحرب لا تزال موجودة؛ أحرزنا تقدماً كبيراً في الاتفاقات لحماية البيئة وإبطاء وتيرة تغير المناخ، ولكن ما زالت الطبيعة والكوكب يعانيان ويتعرضان لخطر شديد، مما يشكل تهديداً لبقاء البشرية؛ وتوصلنا إلى اتفاقات مهمة لحماية الشعوب والقوميات الأصلية، ولكن ما زالوا هم أفقر الفقراء؛ أحرزنا تقدماً كبيراً في خطة التنمية، أولاً مع الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة، هي الآن مدرجة في أهداف التنمية المستدامة. وما هذه إلا أمثلة قليلة.

يجب أن ندرك جميعاً أن المنظمة لا تزال تواجه الكثير من التحديات والالتزامات. وبدأت بعض الالتزامات تتحقق، مثل معالجة ظاهرة الهجرة من خلال صك يحظى باتفاق دولي، سيكون بلا شك أحد أهم المعالم التي سنشهدها في هذه الدورة. ويحدوني الأمل في أن نشهد الوفاء بالتزامات رئيسية معلقة أخرى للمنظمة، مثل حالة الشعب الفلسطيني الشقيق. كما يجب أن نتواءم مع الأوقات الجديدة. وهذه الجمعية يجب أن تنظر، على سبيل المثال، في أثر التكنولوجيات الجديدة على عالم العمل والاتصالات والتعايش الاجتماعي.

لقد كان إسهام الأمم المتحدة للبشرية هائلاً. ومع ذلك، سيكون أثر هذا الإسهام وأهميته أكبر لو أن شعوبنا شعرت بأن ما ناقشه هنا وتنفق عليه، كما هو الحال، أمور تعنيهم بصورة مباشرة. إننا لم نتمكن من جعل شعوبنا تربط عملنا بحياتهم اليومية. ولذلك، سيكون جعل الأمم المتحدة أوثق صلة بالجميع هو المحور الرئيسي لعملنا خلال هذه الدورة. وإذا نجحنا في إقامة هذا الارتباط خلال فترة قصيرة، سيكون له أثر مزدوج: أولاً، سيقربنا كمنظمة أكثر إلى المجتمع، إلى الناس، وبالتالي سنبرز دورنا في حياتهم وتلبية احتياجاتهم الأكثر إلحاحاً؛ ثانياً، ستصبح شعوبنا

والمراهقات اللائي يطالبن بالحصول على المعلومات والتعليم الجيدين. لقد تولت ثلاث نساء عظيمات رئاسة الجمعية على مدى السنوات الـ ٧٢ الماضية، وهن، فيجايا لاكشمي بانديت ممثلة الهند في عام ١٩٥٣؛ وأنجي إ. بروكس، ممثلة ليبيريا في عام ١٩٦٩؛ والشيخة هيا راشد آل خليفة، ممثلة مملكة البحرين في عام ٢٠٠٦. إنني أشيد بهن وبالإرث الذي خلفته في المنظمة.

وكذلك أشكر سلفي، سعادة السيد ميروسلاف لايتشاك، الذي كان عمله خلال الدورة الثانية والسبعين مثالياً. سأزاول عملي مع البناء على إنجازاته وممارساته الجيدة، ولا سيما حواراته الصباحية واجتماعاته التنسيقية الشهرية مع أجهزة المنظمة الرئيسية. إننا نشكر الرئيس لايتشاك على قيادته، التي ظلت تشمل دائماً الحوار الشامل للجميع والروح التعاونية. ونرجو له كل التوفيق في مهامه، وهو يعود إلى بلده العزيز، الجمهورية السلوفاكية الشقيقة.

لقد تعلمت أقصى ما يمكنني تعلمه في أسابيع الانتقال القليلة هذه. ففي ذلك الوقت، كنت ألتقى دعم البعثة الدائمة لإكوادور، وممثلي الدول التي انضمت إلى مكتب رئيس الجمعية العامة ودعم الموظفين الفنيين في منظومة الأمم المتحدة. وأود أن أبلغ الأعضاء بأننا مستعدون لبدء أعمال الجمعية العامة. وكذلك أود أن أشكر الأمين العام على ما قدمه من دعم خلال الفترة الانتقالية، وعلى نصائحه وعلى التزامه تجاه المنظمة.

ووفقاً للولاية التي منحتها لي الدول الأعضاء، فإنني مستعد لدعم الأمين العام في كل مبادراته لتعزيز عمليات منظومة الأمم المتحدة، وبالتالي تحسين كفاءة عمل المنظمة وأثره في الميدان.

إن الجمعية العامة ليست الهيئة الأكثر ديمقراطية وتمثيلاً في الأمم المتحدة فحسب؛ فهي محفل يضم أكثر المعارف والثقافات والمهن تنوعاً في العالم أيضاً. وفي واقع الأمر، تشكل الجمعية العامة أكبر مراكز الفكر العالمي وأكثرها تأثيراً. معاً، يضع تفكير الجمعية العامة ومعرفتها ورؤيتها معايير التعاون، لا بين الأمم فحسب، بل وبين الحكومات وشعوبها أيضاً. ونعمل كل يوم معاً سعياً إلى إيجاد حلول لأصعب المشاكل التي تواجه البشرية.

ثانياً، هناك أولوية لتعزيز وتنفيذ الاتفاقات العالمية الجديدة بشأن المحررة واللاجئين. ومن واجبنا أن نسعى لحماية ملايين اللاجئين في جميع أنحاء العالم، وأن نوجه جهودنا نحو المحررة الآمنة والمنظمة والنظامية. والمؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل المحررة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر في المغرب، سيكون معلماً رئيسياً في هذا الاتجاه.

ثالثاً، هناك أولوية لإيجاد فرص عمل لائقة للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. وسيكون ذلك أحد أهم التحديات للسياسات العامة في تطوير واستدامة نظم الضمان الاجتماعي.

رابعاً، سأعمل على جذب المزيد من الاهتمام لحماية البيئة. يجب أن تصبح الجمعية العامة صوتاً يدعو إلى التوعية العامة بالتلوث الناجم عن النفايات البلاستيكية باعتباره خطراً بيئياً واسع الانتشار يؤثر على صحة ورفاه الناس والنظم الإيكولوجية في العالم. وسنمهد أيضاً لمؤتمر قمة الأمم المتحدة ٢٠١٩ المعني بالمناخ الذي أعلنه الأمين العام.

خامساً، هناك أولوية لأهمية تعزيز الالتزام السياسي والاجتماعي تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة. فلا تزال هناك حاجة لمزيد من الوعي بالاحتياجات الخاصة لتلك الفئة من السكان. وإمكانية الوصول إلى التعليم الجيد والشامل للجميع والعمل اللائق تحديات تواجهها أكبر أقلية بشرية، أي الأشخاص ذوي الإعاقة.

سادساً، سيكون هناك أولوية لتنشيط الأمم المتحدة. وسنعمل في ثلاثة محاور: تنفيذ إصلاحات منظومة الأمم المتحدة؛ وتعزيز عملية تنشيط الجمعية العامة من أجل تحسين أساليب عملها على الوجه الأمثل وتعزيز دورها في المداولات وصنع القرار؛ ومواصلة عملية إصلاح مجلس الأمن، بما يتماشى مع إرادة الدول والتزامها.

سابعاً، سيكون هناك أولوية فائقة الأهمية بالنسبة للسلام والأمن. فالصراعات المسلحة التي تتكشف حالياً لا يمكن إلا أن

أعظم حلفائنا، على المستويات الوطنية، في تنفيذ الاتفاقات التي نتوصل إليها في الجمعية.

لذلك، اسمحوا لي أن أكون تريبوا قليلاً وأن أحاطب من قد لا يعرفون ما يدور في الجمعية حالياً. تبدأ اليوم دورة جديدة للجمعية العامة، أهم هيئة تمثيلية لصنع القرار في الأمم المتحدة. وخلال الاثني عشر شهراً القادمة، تناقش الـ ١٩٣ دولة الممثلة هنا ما يقرب من ٣٣٠ مشروع قرار بشأن عدد مماثل من المواضيع، وكلها ذات أهمية عالمية عالية. لقد حددنا حوالي ١٠٠ جلسة عامة وعدد غير محدد من اجتماعات العمل والمفاوضات.

وستتابع هذا العام أيضاً ٣٤ ولاية بشأن مختلف المواضيع ذات الاهتمام العالمي، ونعقد ١٨ مؤتمر قمة ومنتدى واجتماع رفيع المستوى. وأخيراً، خلال هذه الدورة، سنكون مسؤولين عن قيادة وتيسير ١٣ عملية حكومية دولية بشأن قضايا بالغة الأهمية، مثل إصلاحات مجلس الأمن وتنشيط الجمعية العامة، ومواءمة الجمعية العامة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في جملة أمور. قد يبدو ذلك في غاية الوضوح لنا جميعاً، ولكنني أؤكد للجميع أن الأمر ليس كذلك بالنسبة للغالبية العظمى من الناس. وعليه، فقد أكدت لأفرقة الاتصال في الأمانة العامة على أهمية تسليط مزيد من الضوء على أعمال الجمعية. وبالتالي، ينبغي أن تكون الاتصالات أولوية خلال هذه الدورة.

إن برنامج العمل العادي والولايات المسندة إلي كثيرة، وسيتم تنفيذ كل شيء على النحو الواجب، بدعم من الجميع. مع ذلك، وكما جرت العادة، بعد حواراتي مع العديد من الأشخاص في الجمعية، بما في ذلك قادة وممثلي عدد من الدول، وبعد تحليل المسائل الأكثر إلحاحاً في الحالة العالمية، يمكنني أن أقترح المواضيع ذات الأولوية السبعة التالية لهذه الدورة.

أولاً، يجب أن تظل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أولوية حتى يتحققاً نهائياً. وسأسعى للترويج لتمكين المرأة والفتاة في كل المحافل. فالحياة تكون أفضل لنا جميعاً عندما يكون تكافؤ الفرص متاحاً للجميع وحقوق الإنسان في متناول الجميع دون تمييز.

ستبدأ في ٢٥ أيلول/سبتمبر. مرة أخرى، سيكون بمقدور القادة الاستماع وإسماع أصواتهم في المحفل الوحيد القائم لهذا الغرض، وهو الجمعية العامة. تتمتع جميع الدول في هذه القاعة بالمساواة، بنفس المقعد، وبزر للتصويت أو لطلب الكلمة، وبالحق في الاستماع وإسماع أصواتها. وأشجع الوفود على أن تكون ممثلة في قاعة الجمعية العامة حينما يدلي رؤساء دولنا وحكوماتنا ببياناتهم. لن نتمكن إلا بالمعرفة والإصغاء إلى بعضنا البعض من المضي قدماً في تطلعاتنا المشتركة من أجل السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

وأؤكد للأعضاء أنني سوف أدمج وأقود، بمشاركة جميع الدول، الجهود الرامية إلى تحقيق النجاح الكبير في جميع الاجتماعات والمؤتمرات الرفيعة المستوى التي ستعقد - بشأن الصحة، وتغير المناخ، والتعاون بين بلدان الجنوب، والبلدان المتوسطة الدخل، وغيرها من الولايات. ومن مصلحتي، ومصلحة الدول الأعضاء، أن تؤدي المداولات إلى توصيات مفيدة وملموسة. وكما أشرت يوم انتخابي (انظر A/72/PV.92)، أود أن أؤكد للجمعية العامة أنني سوف أتقيد بمسؤولية مطلقة بمدونة قواعد السلوك لرئيس الجمعية العامة وبمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية العامة.

تصادف هذه الدورة الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ربما يكون القرار ٢١٧ ألف (د-٣)، المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، أحد أهم القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، إذ شكّل بداية عهد جديد - عهد إضفاء الطابع العالمي على حقوق الإنسان. أحياناً لا ندرك أننا في كل يوم، من خلال القرارات المتخذة في هذه القاعة، نصنع التاريخ. فلنواصل العمل معاً لصنع التاريخ، ولبناء عالم أكثر عدلاً وحرية، وأكثر استدامة واحتراماً للطبيعة، وأكثر شمولاً للجميع وأكثر تضامناً.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

تسبب لنا جميعاً كل ألم عميق. كما أن المشاكل الأمنية التي يعاني منها العديد من مجتمعاتنا تمثل تحدياً كبيراً للحكومات وللمنظمة.

يجب أن تصبح الجمعية هي الهيئة الرئيسية لبناء السلام من خلال نهج وقائي. ويجب أن يرسخ السلام المستدام في الحوار والتفاهم. وتيسير هذا الحوار سيكون أولويتي. بالإضافة إلى ذلك، هناك اعتراف بالدور الأساسي الذي يقوم به الشباب في بناء مجتمعات آمنة ومنع نشوب النزاعات. إن الجمعية العامة يجب أن تعزز الجهود لضمان حصول الشباب على مزيد من الفرص من أجل تجنب الظروف التي تؤدي بهم حتماً إلى التطرف العنيف.

سيكون اثنان من المفاهيم والرؤى الاستراتيجية الرئيسية جزءاً من عملي هذا العام، وهما: السلام وحقوق الإنسان للجميع، وتعزيز التعددية مع القيادات العالمية والمسؤوليات المشتركة. إن الأولويات السبع التي ذكرتها موجهة حول هذه المفاهيم وهي، وإن كانت طموحة، فستوجه عملي خلال هذه الدورة من أجل تحقيق هدفنا المتمثل في بناء أمة متحدة ذات صلة أكبر بجميع الناس.

ويكمن واحد من أجمع السبل لقياس أثر المنظمة بلا شك في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن المؤشر الأكبر على نجاح عمل الجمعية سيكون رفاه الناس في حياتهم اليومية وآفاقهم المستقبلية. هذا التأثير سيؤدي في نهاية المطاف إلى أن تظل الأمم المتحدة ذات قيمة للعالم. إن جدول الأعمال هائل الحجم؛ وسيكون دوري هو تشجيع الحوار وتيسير تحقيق توافق الآراء أثناء المشاورات والمناقشات الجارية من أجل اتخاذ قرارات عملية المنحى.

نحن نبدأ الآن دورة جديدة، مع جدول أعمال مكثف في الأسبوع الأخير من أيلول/سبتمبر. وسنعمل على استكمال الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة نيلسون منديلا للسلام، الذي سيعقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر. هذا الحدث، الذي سيقام تكريماً للذكرى السنوية المثوية لمولد ماديبا، سيوفر فرصة تاريخية لجميع الدول لعرض آرائها بشأن كيفية منع نشوب النزاعات وإعطاء زخم متجدد لبناء مجتمعات سلمية. إن الأيام التسعة للمناقشة العامة

تاريخياً من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. يمكن لتنفيذ الاتفاق أن يساعدنا على جني فوائد الهجرة الواسعة النطاق في الوقت الذي نقدم فيه الحماية للناس من الرحلات الخطيرة والاستغلال والتمييز. وأتطلع إلى اعتماده الرسمي.

تؤدي الجمعية العامة دوراً حيوياً بشأن هذه المسألة وجميع المسائل الأخرى. وفي وقت يسود فيه الانقسام والاستقطاب، يحتاج العالم إلى أن تُظهر الجمعية العامة قيمة التعاون الدولي. إنني والأمانة العامة ملتزمان بدعم وتعزيز السبل التي نعمل فيها معاً. وأتمنى لكم، سيدي الرئيسة، ولجميع الدول الأعضاء كل النجاح في سعينا إلى تحقيق أهدافنا المشتركة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

البند ١٤١ من جدول الأعمال المؤقت

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
(A/73/367/Rev.1)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود، وفقاً للممارسة المتبعة، أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/73/367/Rev.1، التي تتضمن نص رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة، يبلغ فيها الجمعية بأن هناك أربع دول أعضاء متأخرة عن سداد اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من الميثاق،

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عنها.“

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بالمعلومات

الواردة في الوثيقة A/73/367/Rev.1؟

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم التهنية مجدداً لمعالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوزا غارسييس من الإكوادور على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

(تكلم بالإنكليزية)

تحلب السيدة إسبينوزا غارسييس طائفة واسعة من الخبرات الدبلوماسية وفي المنظمات الحكومية الدولية إلى المنصب، فضلاً عن المعرفة العميقة بجدول الأعمال الدولي. وهي تعرف الأمم المتحدة بالفعل معرفة جيدة، كونها شغلت منصب الممثل الدائم في جنيف. بطبيعة الحال، وبالإضافة إلى كونها أول امرأة تصبح الممثل الدائم لبلدها، فهي الآن رابع امرأة تشغل منصب رئيس الجمعية العامة والأولى منذ أكثر من عقد من الزمن. وأنا متأكد من أن منظوراً إضافياً سيثري عملنا ويدفعه قدماً. إن حضوركم، سيدي الرئيسة، هو ضمان أن التكافؤ بين الجنسين ماضٍ في طريقه.

أمامنا دورة حافلة بالعمل. ونحن بحاجة إلى العمل من أجل حفظ السلام، وتكافؤ الجنسين، وتمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتمكين شباب العالم، واتخاذ خطوات عاجلة لإنهاء الفقر والنزاع، والكثير غير ذلك. وأشجع الأعضاء على إبلاغ قادتهم بأن يحضروا الأسبوع القادم إلى الأسبوع الرفيع المستوى وهم مستعدون للتخلي بالجرأة وإيجاد حلول للتحديات العالمية التي نواجهها. وبالتطلع إلى المستقبل، هناك اجتماعات هامة على الجدول يمكن أن تسهم في ترسيخ التقدم المحرز بشأن التحديات العالمية الرئيسية.

ستعقد الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في بولندا في كانون الأول/ديسمبر. إن آثار المناخ تسوء وتتسارع - وإجراءاتنا وطموحاتنا أبعد ما تكون عما يجب أن تكون عليه لتفادي كارثة. ولحسن الحظ، فإن التكنولوجيا في صالحنا، ويحدث الكثير مما يمكن أن نبنى عليه في مضيئنا صوب تحقيق اقتصاد أخضر. علينا أن نتأكد من نجاح مؤتمر كاتوفيتسه. في كانون الأول/ديسمبر أيضاً، سيجتمع رؤساء الدول والحكومات في مراكش ليعتمدوا رسمياً اتفاقاً عالمياً

مقر الأمم المتحدة خلال الجزء الرئيسي من دورة عادية للجمعية ما لم تأذن الجمعية بذلك صراحة.

وبناء على الفهم الواضح القاضي بأن الاجتماعات يجب أن تعقد في إطار المباني والخدمات المتاحة، يطلب الإذن من ثم للأجهزة الفرعية التالية: لجنة العلاقات مع البلد المضيف؛ واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ والمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة؛ وفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة؛ والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تأذن للهيئات الفرعية للجمعية بالاجتماع خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

تقرر ذلك.

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الثالثة والسبعين

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): تنص المادة ٢٨ من النظام الداخلي على أن تعين الجمعية العامة في بداية كل دورة، بناء على اقتراح الرئيس، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء.

وبناء على ذلك، يقترح أن تتألف لجنة وثائق التفويض، للدورة الثالثة والسبعين، من الدول الأعضاء التالية: أنتيغوا وبربودا، شيلي، الصين، فنلندا، غانا، بالاو، الاتحاد الروسي، سيراليون والولايات المتحدة الأمريكية.

هل لي أن أعتبر أن الدول التي ذكرتها للتو قد عينت بذلك أعضاء في لجنة وثائق التفويض؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): نود تذكير الوفود بأنه ينبغي تقديم وثائق التفويض إلى مكتب الشؤون القانونية، كما أعلن في يومية الأمم المتحدة.

البند ٧٤ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم أعمال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة

رسالة موجهة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/73/369)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): توجه الجمعية الآن اهتمامها إلى الوثيقة A/73/369، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ موجهة من رئيس لجنة المؤتمرات إلى رئيسة الجمعية العامة.

يدرك الأعضاء أنه وفقا للفرع ١ من الفقرة ٧، من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠، الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية العامة أن يجتمع في